جامعـــة محمد لمين دباغيـــن – سطيف2
كليـــة الحقـوق والعلـــوم السياسيـــة
قســـم العلـــوم السياسيـــة
تخصص : التنظيم السياسي والاداري

محاضـــــرات في منهجية البحث العلمي 2

مقدمـــة لطلبة السنـــة الأولـــى ماستـــر

.تخصص إدارة محليـــة

السداسـي الثانـــي

إعداد الدكتـــور : لبيد عماد

i.lebid@univ-setif2.dz

الموســـم الجامعـــي : 2024/2023

تطور المناهج والاقترابات في علم السياسة :

طغى على علم السياسة في العصور التقليدية الطابع الفلسفي، وحتى بداية العصور الحديثة كان ينظر له على أنه علم معياري وأخلاقي، غير أنه منذ النصف الثاني من القرن العشرين حدثت تحولات كبيرة في إطار ما يعرف بالثورات العلمية، وقد أحدث هذا التحول القطيعة المعرفية بين ما هو تقليدي كلاسيكي وما هو حديث

سرعان ما انطلقت "الثورات العلمية" بطموحاتها الجديدة في إطار ما يعرف بالثورة السلوكية ، أين ازدهرت فيها مناهج و اقترابات وطرق جديدة للبحث ،حيث انتشرت مناهج لم تكن موجودة سابقا في العلوم السياسية.

أ- المرحلة التقليدية :

تشير المرحلة التقليدية إلى المرحلة التي سبقت الثورة السلوكية، وفي هذه المرحلة بدأ علم السياسة يستقل عن الفلسفة والقانون وعلم الاجتماع .

1 - <u>المنهجية التاريخية التطورية</u> :

مثلت أعمال "مونتسكيو" و"ماكس فيبر" مصدرا مستمرا للعديد من المفاهيم والمشاكل البحثية ،فقد كان لتركيزهما على المنهجية التاريخية التطورية في التحليل السياسي واتجاهها التطوري رد فعل تمثل في ظهور اقترابات المرحلة التقليدية ، المؤسسي والقانوني والمثالي فيما بعد ،وبالرغم ان دراساتهم شملت مساحة واسعة من التجارب البشرية الا انها كانت قليلة الفائدة في خلاصتها النظرية وفي طريقة استخدامها للمعلومات نتيجة التأثير الايديولوجي لمفكريها

ونظرياتهم، ذلك ان اطرها التحليلية كانت قائمة على الملاحظة العشوائية غير المنظمة والتأمل التاريخي

عموما عرفت هذه المرحلة في ظل المنهجية التاريخية التطورية في التحليل السياسي بانها اقل دقة وانضباطا نتيجة هيمنة التفسيرات الفلسفية الوصفية التي كثيرا ما تكون مرتبطة بالتفكير الانطولوجي اللاهوتي والميتافيزيقي او الثيولوجي البعيد كل البعد عن التفسير العلمي المنهجي، وامتدت الى حين ظهور المدرسة الوضعية المنطقية في الفلسفة والتي طرحت مفهوم جديد للعلم وسعت الى جعل العلوم الاجتماعية و الانسانية حقول معرفية أكثر انضباطا ودقة تبتغي الوصول الى تعميمات علمية صحيحة .

2- <u>المدرسة المثالية الرشيدة</u> :

ـــ تطور هذا الاتجاه في ظل تنامي التفكير المثالي في تفسير الظواهر السياسية والذي يرى بحتمية التجانس والتعاون بين شعوب العالم على الاساس الرشيد للسلوك الانساني و العلاقات الانسانية ،و الاعتقاد الجازم بضرورة وحتمية انشار المؤسسات الديموقراطية .

تميزت هذه المرحلة بالتركيز على وصف المؤسسات السياسية والقانونية في الدولة، وتحليلها بشكل مستقل الفلسفة والتاريخ و الاقتصاد واعتمدت منهجيتها عل الوصف وتقديم النصح و الارشاد

انتهت هذه المدرسة أو هذه المرحلة مع صدمة الحرب العالمية الاولى، التي اثبتت خطأ الافتراضات المثالية السابقة ،حيث اثبتت احداثها ضرورة العودة الى الواقع ،وهنا بدأ بروز تيار المدرسة الوضعية المادية .

3- المدرسة الوضعية المادية :

ارتبطت الوضعية المادية بتجربة صدمة الحرب العالمية الأولى الى انتجت احداثها المأساوية خطأ الاعتقاد المثالي القائل بالتعاون والترابط وتوافق السلوك الانساني ووجوب انتشار الديموقراطية، اذ سرعان ما انهارت كل هذه التصورات في ظل انتشار النازية والفاشية و الانظمة التسلطية و الديكتاتورية والافكار القومية المتعصبة ، بما جعل الافكار المثالية السابقة ضربا من الخيال وخروجا عن المعقول، ومن ثم اتجه الكثير من الدارسين والباحثين الى دراسة القوة المادية .

في ظل المدارس السابقة ظهرت ثلاث اقترابات في هذه المرحلة :

أ- **اقتراب التحليل السياسي التجريدي المثالي** : ويعتبر انعكاسا للمدرسة المثالية في علم السياسة، ورد فعل مباشر على المنهجية التاريخية ،ودافع هذا الاقتراب عن الاطروحات المثالية كالديموقراطية وفق أسس وقواعد ميتافيزيقية انطولوجية نفسية وقانونية اعتمادا على مفهوم التطور السياسي والتقدم الابدي والنظرة التفاؤلية ، وقد ابتعد هذا الاقتراب كليا واخذ ابعادا تجريدية على أسس اخلاقية بعيدا عن الواقع .

ب- **اقتراب التحليل القانوني :** وظهر هذا الاقتراب كرد فعل ثان على المنهجية التاريخية من جهة والمثالية التجريدية التي تنادي بالفصل بين الفكر و الواقع من جهة اخرى ،وركّز بصورة شديدة على السياسة الفعلية المتمثلة في القانون العام والدستور والوثائق ومنثم اصبح التحليل منصب على البناء القانوني الرسمي.

ومن نتائج ذلك أن الدراسات السياسية التي انطلقت من هذا المفهوم كانت تدور حول الجوانب الوصفية لممارسة السلطة في إطار الدولة، وكيفية تنظيم السلطة من حيث تعريف الدولة وأركانها و شكل الدولة " بسيط أو مركب" وشكل الحكومة "ملكية، جمهورية" وأنواع الحكومات" برلمانية، رئاسية" ووسائل بناء السلطة من حيث تنظيم الانتخابات أو النظام القانوني للانتخابات، ونظام التعيين، أو ممارسة السلطة وتوليها عن طريق الوراثة، ودراسة وظائف الدولة القانونية من حيث التشريع والتنفيذ والقضاء.

بيد أن ، العديد من العوامل ساعدت في تطور هذا الاقتراب في هذه الفترة منها الثورة الواضحة في صياغة الدساتير وانتشارها في اوروبا وامريكا، وتطور مفهوم التدريب على الادارة والخدمة العامة والمواطنة في هذه المرحلة، ناهيك على أن الاهتمام بالتحليل القانوني نابع من الصورة الخاصة بالنظام الامريكي لدى الامريكيين انفسهم ، اذ انهم يرون أن حكومتهم هي حكومة القانون وليس الرجال ، على الرغم من ان الرجال هم من يطبقون القانون ،لذلك ففهم النظام يستلزم تحليل القانون.

ج- اقتراب التحليل المؤسسي: ظهر هذا الاقتراب المؤسسي كرد فعل على الاقتراب التاريخي من جهة والاقتراب المثالي و القانوني من جهة اخرى ، حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية و الدستورية و من ثم حدث أصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية وعلى المؤسسة كوحدة للتحليل، ودراسة القوى والادارة والوظائف الخاصة بكل طرف ،ويقوم هذا الاقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة ثم اجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه و الاختلاف سواء محليا او دوليا.

قد مر هذا الاقتراب بمرحلتين هما:

1- المرحلة التقليدية : هي المرحلة التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة و مؤسساتها التشريعية و التنفيذية و القضائية و كانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية، وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية و الدستورية، و يتجاهل هذا الاقتراب عموما السلوك السياسي و السياق الاجتماعي و الأيديولوجية التي تتحرك فيها المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين كالطبقات الاجتماعية و القوة السياسية، و ظلت هذه المرحلة حتى بلوغ المدرسة السلوكية.

2- المرحلة الحديثة: هي المرحلة التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، و لئن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينات على يد العالم السياسي الأمريكي "صمويل هنتغتون" و ذلك في كتابه الشهير "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، إلا أن عودة المؤسسة الحديثة برزت جليا في الثمانينات حيث تم التركيز على المؤسسات غير الرسمية، وعلى السلوك الاجتماعي والسياق الاقتصادي والأيديولوجي الذي يتحرك فيه الأفراد، وتم تفادي الدراسات القانونية.

وقد اعتبر "الموند" و"بول" أن هذا الاقتراب يتناول النظام السياسي بمعنى الدولة ، وليس بالمعنى الذي طوّر بعد ذلك من طرف " دافيد استون" ،كما انه يقتصر على دراسة الجانب الرسمي والمؤسسات الموجودة فعلا في اوروبا الغربية بصورة تغفل تماما المؤسسات الرسمية التي تقع خارج هذا النطاق ولذلك لا يصلح لدراسة المجتمعات غير الغربية ،وبالتالي فهو حسبه (الموند) لا يستوعب الا ما يدخل في اطار النموذج الاوروبي للحكم .

عموما ، يقوم هذا الاقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحطات التالية:

- الهدف من تكوينها: هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة، و هل القصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء، أو لمجرد إضفاء شرعية زائفة.
- مراحل تطورها: ما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة و التأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة و أدائها؟، و هل التطور الذي لحق بالمؤسسة كان بفعل نضجها وتطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية و اجتماعية و ثقافية؟
- تجنيد الأعضاء في المؤسسة: الملاحظ أن عملية التجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.
- الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل الحفاظ على بقائها.
- هياكل المؤسسة و أبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.
- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.
- اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور و القانون.
- الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية و الفاعلية و القوة و التأثير.
- التنظيم الداخلي للمؤسسة و توزيع الأدوار فيها.
- وظائف المؤسسة و أهميتها.
- المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.
- البناء الداخلي و الهيكل الخارجي للمؤسسة.

ب-المرحلـــة السلوكيـــة :

فهي بخلاف المدرسة الأولى، اختلفت عنها في اعتماد وحدة تحليل مغايرة، فبدل اعتماد المؤسسة أو المنظمة أو الدولة وحدة للتحليل، اتجهت إلى اعتماد السلوك أو التفاعل كبديل في وحدة التحليل. أي التر كيز على الجانب السلوكي التفاعلي في العملية السياسية، وتهدف من وراء ذلك إلى الوصول إلى تعميمات نظرية بخصوص السلوك الانساني، تدعمها أدلة تجريبية قابلة للإثبات، بناءا على الملاحظة وتتبع النظم السلوكية، حتى تتمكن من فهم السلوك الانساني والعملية السياسية ، وإمكانية التنبؤ به.

ونتيجة للمواقف النظرية والمنهجية في إطار السلو كية، فإن المفاهيم الأساسية تحولت عن سابقتها في المدرسة والمرحلة الأولى، فحل مفهوم النظام السياسي أو النسق السياسي Political system محل الدولة، وحلّ مفهوم الوظائف Functions بدل السلطات، والأبنية بدل المؤسسات.

ويمكن ارجاع بروز السلوكية الى مجموع **عوامل** نذكر منها :

4- النتائج المشرقة التي حققتها العلوم الطبيعية وهذا ما دفع بالكثير من علماء الانتربولوجيا لاقتفاء اثر تلك العلوم باستخدام مناهجها ثم تبعهم في ذلك علماء الاجتماع والنفس الذين أرادوا دراسة السلوك الانساني كما تدرسه العلوم البيولوجية وحاولوا استعارة الكثير من المفاهيم من العلوم الطبيعية اعتقادا منهم ايضا ان المجتمع يمكن ان يدرس على انه كائن حي يخضع للأدوار نفسها من حيث النمو والتكيف والضمور .

5- عدم قدرة المدرسة التقليدية واقترباتها المختلفة (الفلسفية ، التاريخية، القانونية) على مجابهة التحديات التي طرحت عليها وعجزها عن تفسير الاحداث

الكبرى مثل الحرب العالمية الاولى والثانية ،من دعا الى ايجاد وحدات تحليل جديدة ومناهج واقترابات جديدة تدرس الظواهر دراسة علمية بدوات وتقنيات علمية جديدة على غرار العلوم التجريبية .

المنهج المقارن وتطبيقاته :

استخدم الانسان المقارنة منذ الازل ،فكثيرا من المعارف يكتسبها الانسان منها ،كما ان جميع العلوم من تاريخ وعلم الاقتصاد والاجتماع، القانون، الأنثروبولوجيا وعلم السياسة تستخدم المقارنة والمنهج المقارن.

لقد سيطر المنهج المقارن والتاريخي لقرون عدّة ولم ينحسر دورهما الا في عشرينات القرن الماضي ،ومع انحصار المنهج المقارن التقليدي فان المنهج المقارن الحديث اصبح من اهم المناهج التي يستخدمها الباحثون في مختلف العلوم والتخصصات وخصوصا العلوم الاجتماعية وعلم السياسة ، حيث تقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية و الانسانية مقام التجربة في العلوم التجريبية والطبيعية وتحقق الكثير من وظائفها .

هناك اجماع لدى الباحثين ان المرحلة التقليدية التي سبقت الثورة السلوكية كانت مرحلة غامضى في تاريخ حق السياسة المقارنة والمنهج المقارن ،ومع نضوج السلوكية في علم السياسة تم النظر الى المقارنة على انها حقل له منهجه وليس فقط موضوعه ومحتواه.

6- تعريف المقارنة :

يعرفها "جون ستيوارت ميل " على انها "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة ،او هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع او اكثر عبر مجتمعين اواكثر ".

- " او ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف ابراز عناصر التشابه و الاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة ،بما يقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه وقدر من الاختلاف ،فلا مقارنة بين الظواهر تامة التشابه، أو تامة الاختلاف .

- هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة ،بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في اوجه التشابه و الاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف ايجاد تعميميات امبريقية عامة يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر .

7- مبررات المقارنة : للمقارنة العديد من المبررات نوجزها في ما يلي :

أ- اختلاف المجتمعات البشرية وتنوعها : فدراك الخصائص الذاتية للمجتمعات والشعوب مهم جدا ، فلو تصورنا وجود امة منعزلة انعزالا تاما وراء سور عظيم لقرون ، فلن يدرك ابناؤها خصائص امتهم وسيفقدون المرجعية "

ب-لكل أمة أو شعب نمط معين للحياة يختلف من مجتمع الى اخر (العلاقات، التفاعلات، المعايير، القيم

ت- ان انماط الحياة المختلفة تتكون من عنصرين اساسيين "الطبيعي و الاتفاقي " الطبيعي لا يتغير من مكان الى اخر ، اما الاتفاقي (العرف والعادة) يتغير .

ث- لا توجد جماعة بشرية دون فلسفة وقواعد ومعايير خاصة لذلك لا يمكنها العيش بمعزل عمّا يحيط بها من جماعات تخالفهم القيم والتقاليد .

8- الاشكالات المنهجية في تطبيق المنهج المقارن :

من بين الاشكالات التي تطرح في هذا الاطار نجد ما قدمه نصر محمد عارف في كتابه "أبستمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي ،النظرية ، المنهج ،وهي على النحو التالي :

- الخلط بين المقارنة الضمنية والمقارنة الظاهرة ،او بين المقارنة الواعية والمقارنة غير الواعية ،فأغلب الدراسات في العلوم الاجتماعية ليست سوى درجة ما من دراسات الحالة لعدد من الوحدات ،فاغلبها لا يتبنى تقنيات المنهج المقارن.

9- التحيز و الانغلاق في اطار ثقافي معين ،دون ادراك طبيعة التنوع و التعدد و الاختلاف الذي تتصف به الظاهرة البشرية والتي تجعل لكل ظاهرة معان مختلفة ومتناقضة من حيث المكان والزمان والبيئة .

10- ض الاشكالات المتعلقة بتنميط النظم السياسية ،سواء من خلال اساءة التصنيف او السقوط في فخ الفئات الزائفة ، او اساءة تقدير درجة الاختلاف بين الأصناف....

11- اشكالية تحديد الوحدات القابلة للمقارنة ، ومقارنة ما يقارن ، بما يؤدي الى الاسهامفي الوصول الى تعميمات او قوانين عامة بعد استقراء حلات عدة .

منهج دراسة الحالة:

أ-تعريفه:

اتفق علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دراسة الحالة تعتبر منهج من مناهج البحث ولا يختلف من حيث إجراءاته عن المناهج الأخرى، وهذا المنهج يقوم على جمع البيانات بشكل متعمق عن أي وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فرد أو جماعة أو مؤسسة. والدراسة التفصيلية للمؤسسة (الحالة) تسمح بتعميم نتائجها على الحالات المشابهة.

و المنهج الوصفي هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعيا محليا أو عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها.

- **خصائص منهج دراسة الحالة :**

يمكن الإشارة هنا إلى الخصائص المميزة لمنهج دراسة الحالة وهي.:

- يفيد منهج دراسة الحالة في الحصول على معلومات تفصيلية وشاملة عن المؤسسات أو النظام أو الأفراد موضوع الدراسة

-لا يقتصر منهج دراسة الحالة على تقرير ما هو واقع أو دراسة الحالة الراهنة ولكنها تعتمد أساسا على استرجاع تاريخ الحالة وتتبع مراحلها المختلفة.

-التعمق في تفصيلات الحالة يساعد على اختيار الفروض وتقديم القوانين بشكل أدق.

-دراسة الحالة طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات المختلفة كالمقابلة والملاحظة والوثائق والسجلات واستمارة البحث.

- خطوات منهج دراسة الحالة:

تبدأ الخطوة الأولى بتحديد المشكلة ووحدة التحليل التي قد تكون فردا أو جماعة أو منظمة سياسية أو حزبا، برلمانا، مجلس رئاسة، ثم بعد ذلك تصاغ الفروض بشان تلك المشكلة لتفسيرها، ثم تجمع البيانات بواسطة أدوات جمع البيانات المعروفة "الملاحظة، الاستبيان، تحليل المضمون...الخ ويلي ذلك التبويب والتصنيف ثم التحليل و التفسيير.

ايجابيات وسلبيات أسلوب دراسة الحالة:

-توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الظاهرة المدروسة وبشكل لا توفره أساليب ومناهج في البحث الأخرى.

-يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة وبالتالي يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل.

-يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول وضع الظاهرة المدروسة مقارنة بأساليب ومناهج البحث الأخرى.

- سلبيات منهج دراسة الحالة:

-صعوبة تعميم نتائج أسلوب دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة خصوصا إذا ما كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة.

-الاقتراب النسقي : (دافيد استون)

يندرج هذا الاقتراب ضمن التوجهات السلوكية التي سعت للتبع أثر العلوم التجريبية التي وصلت الى نتائج باهرة في هذه المرحلة. وقد استمد الاقتراب النظمي فكرته الاساسية من النظرية العامة للنظم التي تعدّ المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية و الاق والسياسية ، وقد اراد انصار النظرية العامة للنظم التأسيس لمنهجية موحدة للتحليل في مختلف القضايا والظواهر السياسية .

يرتكز هذا الاقتراب على افتراض مفاده " النظام المفتوح" الذي ينظر الى ظواهر الكون الحية على انها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة وهذا بعكس التفكير الفيزيائي الكلاسيكي الذي غلبت عليه فكرة "النظام الغلق " .

يعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي "دافيد أستون Easton David " في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النسقي إلى حقل العلوم السياسية، و جاء تطوير هذا الاقتراب في علم السياسة تدريجيا وعلى مراحل.

نظر "دافييد أستون" إلى الحياة السياسية على أنها نظام – نسق- سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاءا من خلال فتحتي **المدخلات والمخرجات،**

وأن النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية وبيولوجية واجتماعية وسيكولوجية وهو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها.

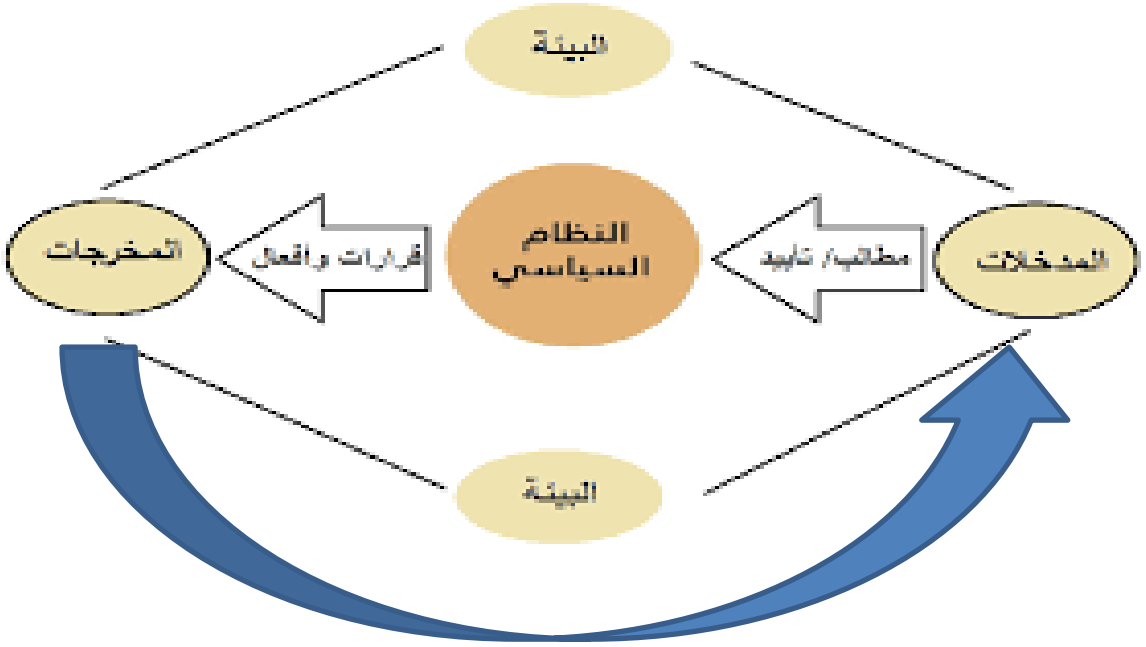

التغذية الاسترجاعية (العكسية)

12- المدخلات: Inputs تشمل مدخلات النظام السياسي وفقاً لاقتراب التحليل النظمي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته. ويلاحظ أنَّ هناك ثمة اختلافات حول هذه المدخلات. فطبقاً لرأي "ايستون" تشتمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد. تشير الأولى إلى الرغبات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي في رأيه قد تكون عامة كما قد تكون محددة. وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتشير الثانية إلى الاتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام.

13- المخرجات Outputs: عرَّفها "ايستون" بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.

14- **البيئة Environment:** يشير مفهوم البيئة لدى ايستون بصفة أساسية إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته.

ولما كانت فكرة النظام السياسي لا تعدو أن تكون فكرة تحليلة، فإن الفصل التعسفي بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له، بما يعنيه ذلك من أن النظام السياسي يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات، وهو ما سوف يتم توضيحه بعد قليل

15- **الحدود: Boundaries** لم يوجد النظام السياسي في فراغ قط، بل في إطار بيئة، كان لابد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته بوضع نقاط تصورية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأُخرى وبدء حدود النظام السياسي.

وبعبارة أُخرى، هناك حدود للنظام السياسي - يمكن تمييزها تحليلياً - تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها، وإن كان هذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية.. التي تتم عبر الحدود.

16- **التأييد :** من الاهمية بمكان بالنسبة للنظام السياسي تجميع دعم اعضائه من اجل ان يكسب النظام القدرة على الفعل و النشاط والحركة ،وبدون التأييد لا يمكن ان تتحول المطالب الى مخرجات ،وبدونه أيضا يستحيل ضمان أي استقرار للقواعد القانونية والهياكل التي يتم خلالها تحويل المدخلات الى مخرجات .

17- التغذية العكسية (الاسترجاعية) :يقصد بها مجموعة ردود افعال البيئة على مخرجات النظام السياسي في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة الى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات.

والمخرجات تؤثر في المخلات بتقليلها أو زيادتها ،كما تمثل المخرجات معيارا حقيقيا لطبيعة النظام ومصيره واستقراره ،وتمثل التغذية الاسترجاعية اداة اساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط اللاّزم لقلة الأفعال ،والتالي تفيد المسؤولين في تصحيح وتقويم سلوكهم.

اقتراب الاتصال السياسي : (كارل دويتش)

يحظى الاتصال في حياة الأفراد والجماعات والمنظمات والدول بمكانة كبيرة وتعتبر الاتصالات بمثابة شريان الحياة للنظام السياسي، إذ بدونها ال يستطيع الاستقرار والمحافظة على وحدته وتكامله، وبدون تخزين ونقل السجلات التي حوت أعمال الماضي فإن النظام يعجز عن الاستمرار، كذلك ال يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة.

يعد كارل دويتش Deutch Karl أول من قاد محاولة استخدم الاتصال كمحور اهتمام التحليل السياسي، وذلك بعرض أفكاره في مجموعة مقالات ومؤلفات، أشهرها كتابيه "العصب الحكومي" و "السياسة والحكم : كيف يقرر الناس مصيرهم"، ويري "دويتش" أن العملية الاتصالية تعد جوهرية بالنسبة ألي النظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار وهذه تستدعيه لقراءتها وتحليلها والاستجابة لها، وتقوم وسائل الاستقبال التي تتلقى المعلومات في صور رسائل

بنقلها إلى مركز القرار الذي يعتمد على ذاكرته، أي المعلومات المخزنة في العقل أو السجلات، وعلى قيمه – أي تفضيل قرار على آخر- في التوصل إلى القرار الذي يبعث بع إلى الأبنية التنفيذية التي تتخذ الأفعال والإجراءات المناسبة لتنفيذه ، وهذه القرارات والأفعال التنفيذية تثير ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة استقبال المعلومات لتحولها بذورها إلى مراكز القرار ويطلق على هذه العملية التغذية الاسترجاعية .

مرتكزات العملية الاتصالية :

تقوم العملية الاتصالية على المرتكزات التالية:

أ. **المرسل أو مصدر الرسالة:** وهو الذي تنطلق منه المعلومات سواء كان فردا أو مجموعة أو مؤسسة.....

ب. الرسالة: وتتضمن مجموعة المعلومات التي أرسلها المرسل عن طريق القناة، ويمكن أن تصف الرسالة حدثا أو ظاهرة أو مطلبا أو مشكلة أو تأييدا أو احتجاجا.

ت. القناة: وتتمثل في الأداة أو الواسطة التي تنقل الرسالة إلى الجهة المعنية بها، وقد تكون القناة لغة منطوقة أو مكتوبة أو عبر الصور أو وسائل الاعلام الحديثة المختلفة، وتختلف هذه الوسائل في نمط نقلها للرسائل وفي تأثيرها.

ث. المستقبل: ويتمثل في الجهة التي تتلقى الرسالة من أجل الاستجابة لمضمونها.

ج. التغذية الاسترجاعية: والتي تعني مدى تأثير الرسالة في المستقبل واستجابته لها، وتتم معرفة ذلك من خلال ردود أفعال المستقبلين للرسالة بواسطة إرسالهم

هم بدورهم رسائل ومعلومات جديدة إلى المرسل تعبر عن رضاهم أو سخطهم على مضمون سلوك معين، فهي تعني إعلام المرسل بنتائج أفعاله

المفاهيم الاساسية لتحليل النظام عند كارل دويتش:

1- مفاهيم متعلقة التجديد والتكيف:

-القدرة على التعلم: وتعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه وتطويره بما يملكه من المعلومات التي جمعها سابقا وخزنها وحفظها فالنظام حينما يتصرف تصرفا معينا أو يتخذ قرارا معينا ثم تأتيه ردود الأفعال فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة عن تصرف معينا أو يتخذ قرارا معينا ثم تأتيه ردود الأفعال فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة نتائج أفعاله سلبية كانت أو إيجابية وحينما تعرض عليه مواقف جديدة فإنه يستدعي ذاكرته ليتصرف مسترشدا بتلك المعلومات المحتفظ بها .وعملية التعلم تدفع النظام إلى التخلي عن تصرفات سابقة مع إرساء مجموعة من التصورات والترتيبات الجديدة .

-التحول الذاتي: يشير إلى قدرة النظام على أن يتغير ذاتيا في كثير من جوانبه وكثير من أهدافه وبعبارة أخرى قدرة النظام على تجديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره.

-المبادرة: وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على توقع مطالب البيئة أي مقدرة النظام على توقع التغييرات التي يمكن أن تحدث في البيئة كما يمكن أن تحدث في النظام السياسي، والقدرة على التوقع تمكن النظام من تحقيق أهدافه بما فيها هدف المحافظة على بقائه واستمراريته لذلك يتوجب على صناع القرار في النظام السياسي أن يضعوا في اعتبارهم التغييرات المتوقعة في النظام السياسي وفي البيئة المحلية والدولية .

نموذج كارل دويتش في تحليل النظام السياسي

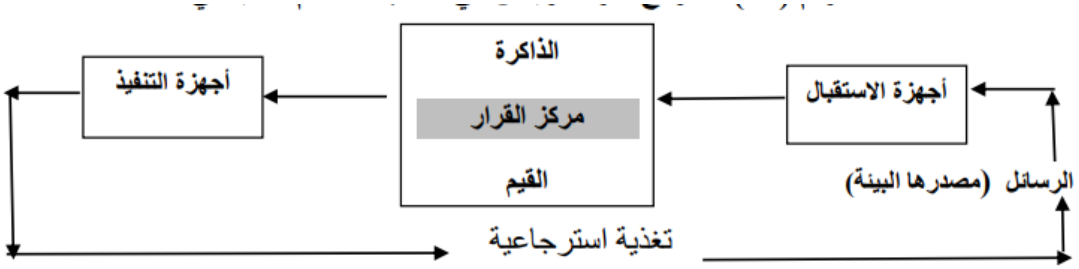

2-مفاهيم متعلقة بالقرارات وآثارها:

- **المخرجات:** تشير إلى القرارات التي يخرجها النظام استجابة للمعلومات الواردة إليه.

- **الإبطاء:** تتمثل في المدة التي يستغرقها النظام ما بين استقباله للمعلومات وبين الرد عليها. وتقل كفاءة النظام ويضعف تكيفه مع البيئة كلما طالت مدة الإبطاء، والعكس صحيح فكلما قلت مدة الإبطاء دل ذلك على فاعلية النظام وكفاءتهّ، وكذا قدرته على الاستجابة لمطالب البيئة.

-الكسب: ويعني مقدار التغير الذي يحدثه النظام في البيئة بما اتخذه ونفذه من قرارات، كما أنه يعبّر عن مدى قدرة النظام للاستجابة بهدف التكيف مع البيئة. ويتوقف ذلك على حسن تدبر المعلومات، بحيث أنه كلما كان التغير كبيرا دلّ ذلك على أن الكسب أيضا كان كبيرا.

- **التغذية الاسترجاعية:** تشير إلى عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، أي أنها المعلومات التي

يستقبلها النظام والتي تمثل حمال جديدا على النظام، فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه، فهي بالنسبة لصانع القرار السياسي بمثابة المرشد والدليل، وتتخذ التغذية الاسترجاعية الصور التالية:

- **تغذية استرجاعية إيجابية:** وتعني تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن القرارات التي اتخذها، وتتضمن رموزا ودالالات يترجمها النظام على أنها نوع من الرضا يدعوه لمواصلة انتهاج نفس السلوك للوصول إلى الهدف.

- **تغذية استرجاعية سلبية:** وتعني تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن القرارات التي اتخذها، وتتضمن رموزا ودلالات يترجمها النظام على أنها تعبير عن عدم رضا البيئة عن تلك القرارات، مما يدفعه إلى تعديل سلوكه الالحق لبلوغ الهدف المطلوب.

-**تغذية استرجاعية تتبع تغير الهدف الأصلي:** وتعني تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن القرارات التي اتخذها، وتحمله على تغيير هدفه الأصلي، إذ يدرك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق فيضع لنفسه هدفا جديدا، أو يدرك أن هدفه الأصلي صعب التحقيق فيتحول عنه إلى هدف آخر.

-الانتقادات الموجهة للاقتراب الاتصالي:

واجه الاقتراب الاتصالي جملة من الانتقادات نذكر منها ما يلي:

-يستخدم مفاهيم مشتقة من هندسة الاتصال والقوى في تحليل النشاط السياسي الذي يباشره الإنسان صاحب الأحاسيس والعواطف التي يصعب التحكم فيها.

-هناك جوانب في نسق الاتصال يصعب إخضاعها للقياس مثل: معنى الرسالة، شدة الرسالة، العلاقة بين مصدر الرسالة وتأثيرها... الخ.

-يدرس الاقتراب الاتصالي الظواهر الإنسانية كما يدرس الظواهر الطبيعية.

اقتراب البنائية الوظيفية (غابريال الموند)

تعود فكرة الوظيفية إلى العلوم البيولوجية والتي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي، ثم انتقلت إلى الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية ليلتقطها بعد ذلك علماء السياسة لتكييفها مع طبيعة الدراسات السياسية. فقد ناظر علماء الأنثروبولوجيا ومن بعدهم علماء الاجتماع المجتمعات بالكائنات الحية (العضوية)، وقد أدت المناظرة بكل من الباحثين "أوغست كونت" و"هربرت سبنسر" إلى المناظرة الحرفية بين الكائن الحي والمجتمع، حيث تم تشبيه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوه وتعقده ثم اضمحلاله، إذ أن المجتمعات يكبر حجمها وتزداد تعقيدا في نظمها ومؤسساتها وما يحدث فيها من عمليات اجتماعية. كما قد استخدم الوظيفيون العضويون مفهوم البناء على اعتبار أن المجتمع هو هيكل أو بناء يتكون من عناصر مثله مثل الكائن الحي الذي يتكون

من أعضاء مترابطة ومتساندة وتؤدي وظائف من أجل المحافظة على الكائن. واستخدم الوظيفيون كذلك مفهوم التوازن الذي نقلوه من الكائن الحي، بحيث أن جسم الإنسان يستطيع المحافظة على توازنه بواسطة عمليات أعضاءه الخاصة بذلك، وكذلك فالمجتمع يمكنه المحافظة على توازنه بواسطة من خلال وظائف محددة لذلك، فالتوازن يعني التنظيم التلقائي لعناصر الجسم، والمجتمع يؤدي هذه الوظيفة من خلال عملية الأخذ والعطاء.

- **الوظيفية البنائية عند "غابريال الموند" :**

يعد "جابرييل ألموند " Almond Gabriel رائد البنائية الوظيفية في علم السياسة، ففي عام 1956 نشر أول مقال له بعنوان "النظم السياسية المقارنة"، وقد كان متأثرا في ذلك بكتاب "النظام السياسي لـ"ديفيد استون"، بالإضافة إلى استخدام مفاهيم الوظيفية لدى "تالكوت بارسونز" كمفهوم البنية والوظيفة وغيرهما، وفي عام 1960 نشر كل من "جابرييل ألموند" و "كولمان" كتابهما بعنوان "السياسة في البلدان النامية" والذي ركزا فيه على البنية والوظائف وتجنبا التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية في المناطق التي تتجه إلى تغييرات عميقة وشاملة (مناطق العالم النامي)، كما استخدم الكاتبان مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والبنية بدلا
من المؤسسات.

- **قدرات النظام السياسي حسب غابريال ألموند :**

حدد "جابرييل ألموند" مجموعة من القدرات السياسية وتختلف هذه القدرات وتتفاوت من حيث الكفاءة والفعالية من نظام سياسي إلى خر، ومن وقت لآخر، وتتمثل هذه القدرات في::

- **القدرة الاستخراجية**: تشير إلى مدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له في كل من البيئة المحلية والدولية، ويتوقف ذلك على حجم الموارد البشرية والمادية والمعنوية (التأييد) التي يتمتع بها النظام السياسي.

- **القدرة التنظيمية**: وتعني مدى نجاح النظام السياسي في التنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذلك مدى قدرة النظام السياسي على التغلغل في بيئة الدولة وفرض نفوذه وهيبته، مما يعني عمل النظام السياسي ونشاطه على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء.

- **القدرة التوزيعية:** وتعني توزيع القيم والموارد والمنافع وغيرها بين الأفراد والجماعات، ويمكن أن تقاس هذه القدرة على أساس أهمية الأشياء الموزعة ومدى قدرة الرد على الطلبات الوافدة.

- **القدرة الرمزية**: وتتمثل القدرة الرمزية فيما تمثله الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم لبعث الحماس لدى الجماهير واستمرار ولائهم للنظام.

-القدرة على الاستجابة: وتتمثل في قدرة النظام السياسي في الرد على الطلبات الأتية من البيئة الداخلية أو الخارجية.

-الانتقادات الموجهة للبنائية الوظيفية:

واجهت البنائية الوظيفية مجموعة من الانتقادات نذكر منها ما يلي:

-تركيزه على وظائف النظام السياسي وإهماله أو إغفاله عملية التغيير أو كيفية حدوثه.

-تجاهل دور النخبة في عملية التحليل.

-اقتراب محافظ همه المحافظة على الوضع القائم وتصحيح الخلل فقط.

-سيطرة الأيديولوجية الليبيرالية على فكر "جابرييل ألموند" ونموذجه خصوصا الديمقراطية الانجلوسكسونية والديمقراطية هي النموذج المعيار.

-تشبيه النظام السياسي االجتماعي بالنموذجين البيولوجي وآللي.

-إهمال القيادة في عملية التحليل.

-إن التحليل الوظيفي متهم بأنه موجه نحو هدف أساسي هو استمرار الأمر الواقع، ومع التحيز لصالح الاستقرار.

- إن ظواهر مثل الفساد والسلبية تعرض الاستقرار السياسي للخطر على المدى البعيد على الأقل وتعرقل مسيرة التقدم.

-ينفي أنصار الاقتراب الوظيفي فكرة وجود الصراع في المجتمع، بحيث يرون أن غاية كل جزء من أجزاء المجتمع هي المحافظة على استمرار وبقاء النظام القائم.

اقتراب صنع القرار السياسي

تعد دراسة عملية صنع القرار السياسي مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة، و دول العالم الثالث بصفة خاصة. فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديموقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية

السياسية؟، وكيف يديرون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة ولصالح من؟ وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرارات؟ وقد خلصت الدراسات إلى نتيجة هامة تتركز في أنه كلما اتسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد، ومن حيث أدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلما يكشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديموقراطية وبالتالي فإن احتمال النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية .

فالقرارات كما يعرفها (ديفيد إيستون)، هي "بمثابة مخرجات النظام السياسي أياً كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية أو خارجية.

- **تعريف اقتراب صنع القرار السياسي :**

يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، "الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها".

يعرّفه "حامد ربيع" بانه نوع من الاعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة ".

يرتبط اختيار القرار في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ

به من مخاطر، ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج.

-عناصر وابعاد اقتراب صنع القرار السياسي :

1-**عملية جماعية متكاملة :** حيث ان عملية صنع القرار هي عملية جماعية متكاملة، وأن الانتهاء منها إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.

2 – **يعبّر عن رؤية جهاز اتخاذ القرار** : حيث ان المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز على تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرارات، ثم تحليلها، ومناقشتها وتقييمها وربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه.

3-الدقة في اختيار البديل : إن الاستقرار على بديل معين، لا يمكن أن يتم عشوائياً ولكن يأتي ذلك بعد فترة من التقدير الكامل أو بعد محاولة من التنبؤ الدقيق بمختلف الاحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار أو ذاك من القرارات المطروحة للاختيار.

4 - **صعوبة تحديد درجة أهمية كل بديل** : حيث ان المهمة التي يحاول صانعوا القرار القيام بها في حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار في الواقع العملي صعبة جدا ، ويضاف إلى تلك الصعوبة ، تعذر تحديد درجة معينة من الأهمية النسبية لكل متغير أو لكل

هدف من الأهداف التي يسعون إلى بلوغها وذلك نظراً لتعدد أنواع الأهداف بين الأهداف الاستراتيجية، وأخرى تكتيكية، وثالثة انتقالية وسيطة.

5 - **صعوبة التنبؤ في عملية صنع القرار:** وذلك راجع الى العديد من الاسباب و العوامل منها ما تعلق صعوبة حصر ردات الفعل داخليا وخارجيا بدقة لا نها خاضعة في بعض الحالات للمزاجية ،ناهيك عن سرعة التغيّر في عناصر الموقف بما يصعّب عملية التنبؤ و التعامل معه ، دون اهمال درجة تأثير العوامل الانسانية والعاطفية على سلوك وتصرفات صانعي القرار السياسي داخليا وخارجيا بما يجعلهم يتغاضون الطرف عن بعض البدائل او يتهاونون في التقييم الدقيق لبعضها .

اقتراب النخبة والصفوة :

يرى أنصار هذا الاقتراب انه ما من مجتمع - مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي - الا ولا يخلو من أقلية ماهرة واكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية- ،ويطلقون على تلك الاقلية النافذة اسم "الصفوة، النخبة، الطبقة الحاكمة ،الطبقة السياسية، السلطة الحاكمة، اصحاب النفوذ)

تعود جذور دراسة النخبة إلى كتابات أفلاطون وأرسطو، من خلال امتداحهما للفلاسفة وأن الحاكم يجب ان يكون فيلسوفا كضرورة لنمو المدينة وكمالها.

غير أن هذا الاقتراب لم يتبلور إلا فى العصر الحديث بفضل اسهامات عدد من المفكرين والكتاب، وبداية الاهتمام بدراسة النخبة كجزء من حقل العلوم

السياسية جاءت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين,، ويرجع الفضل فى ذلك إلى العالمين الإيطاليين " فلفريدو باريتو" (1848-1923) و"جاتيانو موسكا" (1858- 1923)، حيث رأى هؤلاء واخرون من أمثال" رايت ميلز"،" برنهام" ان هناك دائما في المجتمعات طبقة صغيرة متحكمة في الاغلبية الساحقة من الناس .

ـ تعريف الصفوة والنخبة :

-هم الافراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي ،وتخطيط سياسات المجتمع صفة عامة .

-عرفها كمال المنوفي: "هي مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات قوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع.

-ويعرفها روبرت داهيل: "هم مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع"

-أو هم "كبار موظفي الحكومة والادارات العليا و الأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة و الارستقراطية "

ـ افتراضات اقتراب النخبة والصفوة :

أ- أن المجتمعات لا يمكن لها أن تقاد وتحكم من خلال شخص واحد , إذ مهما بلغت إمكانات هذا الشخص فانه سيبقى عاجزاً عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود طبقة تعمل على فرض احترام أوامره وتنفيذها ، وان حاول الاستغناء عنها فأنه سيستبق ذلك بتأمين بديل لها يقوم بنفس مهامها.

ب- انقسام المجتمع الى فئتين : فالجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها لأنها أغلبية ، فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم بدرجة تماسك تؤهلها لحكم نفسها، الأمر الذي لا يوجد في الأقلية التي تستطيع بتلاحمها وتنظيمها قيادة الأغلبية ، وذلك لكونها تتمتع بصفة الأقلية التي تسهل تنظيمها إضافة إلى تمتعها بميزات السلطة والقوة والنفوذ .ويكون وجود النخبة ، ووفقاً لذلك، مظهراً تشترك فيه معظم المجتمعات والنظم السياسية.

ج- تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها ، ذلك اناه تابعة لقوى وظواهر اخرى وبالتالي ادراكها بمعزل عن الظواهر الأخرى أمر صعب وغير متيسّر.

د-ان خلف من يملكون زمام السلطة في الدولة توجد جماعة ثابتة تمتلك صفات معينة تميّزها عن غيرها ،وتظهر هذه الجماعة نفوذا سياسيا حاسما ،واعتمادها كمدخل للتحليلي يفيد علم السياسة في عملية التفسير المحايد والموضوعي.

-**النخبة والطبقة** : يلتقي مفهوم الطبقة ومفهوم النخبة علي بعض المبادئ أبرزها التأكيد علي مفهوم الانقسام والتدرج ، وارتكاز هذا الانقسام، والتدرج علي الثروة والسلطة والنفوذ أو المكانة ثم التأكيد علي ظاهرة الصراع .الطبقة ترى ان المجتمع منقسم الى من يملك ومن لا يملك ،والنخبة تنظر اليه على انه منقسم الى أقلية وأكثرية .

في حين تفترض النخبة والصفوة وجود منافسة مفتوحة بين الافراد ينتج عنها وصول أكثر الناس قدرة وموهبة الى أعلى السلم الاجتماعي، ناهيك عن التسليم بانقسام المجتمع الى فئتين واعتبار هذا الوضع طبيعيا في كل المجتمعات ،في حين ترى الماركسية ان حالة الانقسام داخل المجتمع لا صلة له بالفطرة الانسانية وانما هي حالة عارضة ولّدتها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وستزول بزوالها.

- **تجديد وتجنيد النخبة :** تحتاج النخبة والصفوة الى التجديد وعليه فإنها تحتاج الى التجنيد. يشير التجنيد الى الاساليب التي يتبعها الطامحون الى القيادة في للوصول الى الهرم السياسي ،وهنا تطرح مسالة التجنيد والتجديد وفق اتجاهين :

أ- النخبة المفتوحة : وهي النخبة التي تتجدد وفق معايير القدرة والموهبة والانجاز والكفاية .

ب- النخبة المغلقة : وهي النخبة التي تتجدّد طبقا للوراثة والتعيين

وفي هذا الجانب تطرح ايضا مسألة اخرى وهي مسألة دوران النخبة ،ويشير هذا الجانب الى مدى انتقال السلطة والنفوذ من نخبة الى نخبة اخرى؟، او صعود الافراد والجماعة او نزولهم ؟، ومدى استعدادهم لذلك من دونه ؟،وهل يتم ذلك بالطرق السلمية او عبر القوة والعنف ؟

- **نقد اقتراب النخبة والصفوة :**

ا- من الصعب جدا تحديد أعضاء النخبة والصفوة وجمع المعلومات حولهم .

ت-تعدد المفاهيم المستخدمة لدى دعاة هذا الاقتراب (النخبة ، الصفوة، السلطة، النفوذ، الطبقة الحاكمة، الطبقة السياسية،.....وهو ما يحيل على الغموض ويعقّد السعي لبناء نظرية .

1- تحيز الباحث في بعض الأحيان عند تحليل وتفسير نتائج الظاهرة المدروسة، الأمر الذي يجعل الباحث عنصرا غير محايد وبالتالي تبتعد النتائج عن الموضوعية.

قائمة المراجع العلمية المعتمدة :

1. حامد ربيع، **نظرية التحليل السياسي**، القاهرة : كلية الاقتصاد و الحقوق،1971.
2. ديفارجيه موريس، ترجمة سليم حداد ،**علم اجتماع السياسة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،1991م.
3. شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط4، الجزائر: دار هومة 2002م.

4. طه محمد بدوي، **المنهج في علم السياسة**، الاسكندرية: منشورات كلية التجارة ،1979م.
5. عارف محمد نصر ، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**،ط1 ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002.
6. عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**،الجزائر: جامعة سعيدة مولاي الطاهر، 2008.
7. وفاء لطفي، **محاضرات في نظرية النظم السياسية**. مصر: جامعة 6أكتوبر، 2016.